جلسة مناقشة

" حول تحديات الواقع الزراعي في محافظة الحسكة"

جمعية وارشين: 30 Jul 2026

قامشلي/الحسكة/سوريا

أولاً: مقدمة

في إطار الاهتمام بالواقع الزراعي والبيئي في محافظة الحسكة، ونظراً للدور المحوري الذي يمثله القطاع الزراعي في حياة السكان واقتصاد المنطقة، عُقدت جلسة نقاشية متخصصة في مقر جمعية وارشين، تناولت واقع الزراعة في المحافظة، وأبرز التحديات والمخاطر التي تواجهها، إضافة إلى الممارسات الزراعية السائدة ودور الجهات المعنية والمزارعين في الحد من المشكلات ووضع حلول قابلة للتطبيق.

وشارك في الجلسة عدد من الأكاديميين والمهندسين والخبراء الزراعيين والمزارعين وممثلين عن الجهات الزراعية وأصحاب الصيدليات الزراعية، حيث أتاحت الجلسة المجال لتبادل وجهات النظر والخبرات العملية حول واقع القطاع الزراعي من وجهات نظر مختلفة، ومناقشة أبرز القضايا التي تؤثر في استدامته.

وتركز النقاش حول عدد من المحاور الرئيسية، أهمها: واقع القطاع الزراعي، المحاصيل الأكثر تضرراً وأسباب ذلك، الممارسات الزراعية الخاطئة، دور الجهات الزراعية والبيئية والمزارعين، الأصناف الزراعية المحلية والجديدة، المخاطر التي تواجه الزراعة، إدارة الموارد الطبيعية، وأبرز الحلول والتوصيات.

ثانياً: حول اول محور في الجلسة " كيف ترون واقع القطاع الزراعي في محافظة الحسكة

اتفق المشاركون إلى أن القطاع الزراعي في محافظة الحسكة يواجه صعوبات متزايدة نتيجة مجموعة مترابطة من العوامل الاقتصادية والمناخية والفنية والإدارية.

ويأتي في مقدمة هذه الصعوبات الارتفاع الكبير في أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، ولا سيما البذار والأسمدة والمبيدات والمحروقات، في مقابل انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وعدم تناسبها مع تكاليف الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى تراجع الجدوى الاقتصادية للزراعة.

كما أشار المشاركون إلى ضعف الدعم المقدم للقطاع الزراعي، وما نتج عنه من زيادة الأعباء المالية على المزارعين، مؤكدين أن استمرار الفجوة بين تكاليف الإنتاج والعائد الاقتصادي قد يدفع عدداً متزايداً من المزارعين إلى البحث عن مصادر دخل بديلة وترك العمل الزراعي.

وفي هذا السياق، جرى التأكيد على ضرورة إيجاد توازن بين الدعم الزراعي وتحرير الأسعار وتشجيع المنافسة، بما يضمن حماية المزارع من الاستغلال، وفي الوقت نفسه يتيح له حرية تسويق منتجاته والحصول على عائد عادل.

ثالثاً: المحاصيل الأكثر تضرراً وأسباب التراجع

حظي محصولا القمح والشعير، ولا سيما القمح، باهتمام كبير خلال النقاش، باعتبارهما من المحاصيل الاستراتيجية والأساسية في المنطقة.

وأشار المشاركون إلى أن سنوات الجفاف المتكررة كان لها تأثير كبير على إنتاجية المحاصيل، وخاصة القمح البعلي الذي يعتمد بصورة أساسية على الهطولات المطرية.

أما بالنسبة للقمح المروي، فقد ساهم ارتفاع أسعار المحروقات الزراعية وعدم توفرها بصورة كافية في التأثير على قدرة المزارعين على تأمين الري في المراحل الحرجة من نمو النبات، الأمر الذي انعكس سلباً على الإنتاجية.

كما تمت الإشارة إلى أن ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، إلى جانب الممارسات الزراعية غير السليمة، أدى إلى تفاقم المشكلة وانخفاض المردود الزراعي.

رابعاً: الممارسات الزراعية الخاطئة

ناقش المشاركون مجموعة من الممارسات الزراعية التي تؤثر سلباً في الإنتاج واستدامة الموارد، ومن أبرزها:

- عدم الالتزام بالكميات المناسبة من البذار.
- عدم إجراء تحاليل للتربة قبل الزراعة وتحديد احتياجاتها الفعلية.
- عدم الالتزام بالإرشادات والتوصيات الزراعية.

- الاستخدام غير الرشيد للأسمدة والمبيدات.
- الحفر العشوائي للآبار واستنزاف المياه الجوفية.
- التوسع العشوائي في بناء المزارع الخاصة والمسابح على حساب الأراضي الزراعية.
- زراعة أنواع وأصناف نباتية غير ملائمة للظروف البيئية والمناخية للمنطقة.
- زراعة الأشجار بصورة عشوائية، بما قد يؤدي إلى استنزاف الموارد المائية.
- عدم كفاية إجراءات مراقبة الآفات الزراعية، وخاصة ظهور آفات جديدة في محاصيل الخضار.

وأكد المشاركون أن معالجة هذه الممارسات تتطلب تفعيل الإرشاد الزراعي، ورفع مستوى الوعي لدى المزارعين، وتعزيز الرقابة والتنظيم من قبل الجهات المختصة.

خامساً: تراجع دور الإرشاد الزراعي

أجمع المشاركون على أن تراجع دور الإرشاد الزراعي يمثل أحد أبرز المشكلات التي تؤثر في القطاع الزراعي.

وقد أدت ظروف الأزمة والحرب إلى خروج عدد كبير من الوحدات الإرشادية الزراعية عن الخدمة، الأمر الذي أدى إلى نشوء فجوة بين المزارع والمعلومة الزراعية العلمية.

وأشار المشاركون إلى أن المزارع أصبح في كثير من الحالات يعتمد على خبرته الشخصية أو مصادر غير متخصصة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبذار والتسميد والري ومكافحة الآفات.

وعليه، تم التأكيد على ضرورة إعادة تفعيل الوحدات الإرشادية وتطوير أساليب الإرشاد الزراعي لتكون أكثر ارتباطاً باحتياجات المزارعين والتحديات المناخية والبيئية الجديدة.

سادساً: الأصناف الزراعية المحلية والجديدة

أكد المشاركون أهمية الحفاظ على الأصناف المحلية والعمل على إكثارها باعتبارها جزءاً مهماً من التنوع الزراعي والوراثي في المنطقة.

كما تمت الدعوة إلى استنباط أصناف جديدة وفق أسس علمية، بحيث تكون ملائمة للظروف المناخية المحلية، وقادرة على تحمل الجفاف، وذات إنتاجية جيدة.

وأشار ممثلو الجهات الزراعية إلى الجهود المبذولة للحفاظ على الأصناف الموجودة وإكثارها بالتعاون مع الجهات والمؤسسات المختصة، رغم الصعوبات والتحديات التي تواجه هذا العمل.

وفي المقابل، تم التأكيد على أهمية تشديد الرقابة على الأصناف والمدخلات الزراعية التي تدخل إلى المنطقة، والتأكد من مصادرها وفحصها قبل طرحها في الأسواق، تفادياً لأي آثار سلبية محتملة على الأصناف المحلية أو البيئة الزراعية.

كما تم التأكيد على أهمية تفعيل إجراءات الحجر الزراعي ومراقبة حركة المدخلات الزراعية.

سابعاً: الآفات الزراعية والمخاطر الجديدة

أشار المشاركون إلى ضرورة تعزيز مراقبة الآفات الزراعية، ولا سيما في محاصيل الخضار، في ظل ظهور آفات جديدة لم تكن شائعة في المنطقة سابقاً.

ويُعد ظهور مثل هذه الآفات مؤشراً يستدعي تطوير منظومة الرصد والإنذار المبكر، وتعزيز قدرة الجهات المختصة والمزارعين على التعرف إلى الآفات والتعامل معها بالطرق المناسبة.

ثامناً: الجفاف وإدارة الموارد الطبيعية

اعتُبر الجفاف من أهم المخاطر التي تواجه القطاع الزراعي في محافظة الحسكة، لما له من تأثير مباشر في الإنتاج الزراعي والمراعي والموارد المائية.

كما ناقش المشاركون مشكلة الاستغلال غير الرشيد للمياه الجوفية، وخاصة الحفر العشوائي للآبار، مؤكدين أن استمرار هذه الممارسات قد يؤدي إلى استنزاف المخزون المائي وتهديد مستقبل الزراعة.

كما تمت الإشارة إلى التأثير السلبي لبعض المزارع الخاصة والمسابح في استهلاك المياه، وضرورة وضع ضوابط وقوانين تنظم إنشاء هذه المنشآت بما ينسجم مع خطط إدارة الموارد الطبيعية.

تاسعاً: التوسع العمراني والزراعي غير المنظم

أشار المشاركون إلى أن بناء المزارع الخاصة بصورة عشوائية على حساب الأراضي الزراعية يمثل خطراً إضافياً على المساحات المنتجة، وخاصة عندما يؤدي ذلك إلى فقدان أراضٍ كانت مخصصة لزراعة المحاصيل الاستراتيجية.

كما تم التأكيد على ضرورة تنظيم عمليات إنشاء المزارع الخاصة والتوسع العمراني وفق خطط مدروسة تراعي طبيعة المنطقة واحتياجاتها الزراعية والمائية.

عاشراً: الحرائق الزراعية

تمت الإشارة إلى تزايد الحرائق التي تطال الأراضي والمحاصيل الزراعية خلال السنوات الأخيرة، وما تسببه من خسائر كبيرة للمزارعين.

وفي هذا السياق، طُرحت ضرورة زيادة عدد مراكز الإطفاء في المناطق الريفية، ورفع مستوى الاستعداد والاستجابة للحرائق، بما يساعد على الحد من الخسائر وحماية المحاصيل والأراضي الزراعية.

الحادي عشر: أبرز التحديات التي تواجه المزارع

خلصت المناقشات إلى أن المزارع في محافظة الحسكة يواجه مجموعة من التحديات المتداخلة، من أهمها:

- الجفاف وتراجع الهطولات المطرية.
- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.
- ارتفاع أسعار المحروقات وعدم توفرها بصورة كافية.
- انخفاض أسعار المنتجات الزراعية مقارنة بتكاليف الإنتاج.
- ضعف الدعم الزراعي.

- تراجع دور الإرشاد الزراعي.

- استنزاف المياه الجوفية.

- انتشار الحفر العشوائي للآبار.

- ظهور آفات زراعية جديدة.

- انتشار الحرائق الزراعية.

- إدخال أصناف ومدخلات زراعية غير خاضعة للرقابة الكافية.

- التوسع غير المنظم في إنشاء المزارع الخاصة.

- الممارسات الزراعية غير السليمة.

- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالقطاع الزراعي والبيئي.

الثاني عشر: التوصيات والمقترحات

في ضوء النقاشات والمداخلات، اجمع المشاركون إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها:

- إعادة النظر في السياسات الزراعية بما يتناسب مع طبيعة محافظة الحسكة ومواردها وإمكاناتها أي:

- إشراك المزارعين والخبراء والجهات المختصة في وضع الخطط والسياسات الزراعية.

-توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بأسعار مناسبة، وخاصة البذار ،الأسمدة ،المبيدات والمحروقات.

- دعم أسعار المحاصيل الاستراتيجية، ولا سيما القمح والشعير، بأسعار تشجيعية تضمن استمرار المزارع في الإنتاج.

– فتح قنوات وأسواق جديدة لتسويق المنتجات الزراعية.

– نشر الممارسات الزراعية الحديثة /الحافظة بين المزارعين بما يتناسب مع طبيعة المنطقة وذلك من خلال عقد جلسات واجتماعات دورية مع الفلاحين

– إعادة تفعيل الإرشاد الزراعي والوحدات الإرشادية.

– تشجيع إجراء تحاليل التربة قبل الزراعة وتقديم التوصيات السمادية بناءً على نتائج التحليل.

– الحفاظ على الأصناف المحلية وإكثارها.

– تطوير واستنباط أصناف جديدة متحملة للجفاف وملائمة للظروف المناخية المحلية.

– تشديد الرقابة على الأصناف والمدخلات الزراعية المستوردة أو الداخلة إلى المنطقة.

– تفعيل الحجر الزراعي وفحص البذار والمدخلات الزراعية قبل تداولها.

– إنشاء نظام فعال لرصد الآفات الزراعية والإنذار المبكر عنها.

– وضع ضوابط وقوانين تنظم حفر الآبار واستثمار المياه الجوفية.

–تنظيم إنشاء المزارع الخاصة والمسابح بما يضمن عدم الإضرار بالأراضي الزراعية والموارد المائية.

– تنظيم زراعة الأشجار وإدخال الأنواع النباتية بما يتلاءم مع البيئة المحلية والموارد المائية.

– زيادة عدد مراكز الإطفاء في المناطق الريفية وتعزيز قدراتها.

– تعزيز التعاون والتنسيق بين هيئات الزراعة والبيئة والجهات المحلية والمزارعين.

– إشراك المزارعين والخبراء والجهات المختصة في وضع الخطط والسياسات الزراعية.

– اعتماد خطط زراعية مستدامة تراعي التغيرات المناخية وشح المياه وتدهور الموارد الطبيعية.

خاتمة

أظهرت الجلسة أن الواقع الزراعي في محافظة الحسكة يواجه تحديات متشابكة لا يمكن التعامل معها من خلال معالجة مشكلة واحدة بمعزل عن الأخرى. فالجفاف وشح المياه، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف الدعم، وتراجع الإرشاد الزراعي، والممارسات الزراعية غير السليمة، والآفات والحرائق، إضافة إلى ضعف تنظيم استخدام الموارد الطبيعية، جميعها عوامل تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في استدامة القطاع الزراعي.

وأكدت المناقشات أن الحفاظ على الزراعة في المحافظة يتطلب الانتقال من الحلول الآنية إلى التخطيط الزراعي المستدام، وتعزيز دور المؤسسات والجهات المختصة، وإشراك المزارعين والخبراء في صناعة القرار، مع إعطاء أولوية خاصة لحماية الموارد المائية والأراضي الزراعية والأصناف المحلية، ودعم المحاصيل الاستراتيجية.

كما خلص المشاركون إلى أن مستقبل الزراعة في الحسكة يتطلب سياسات متوازنة تجمع بين دعم المزارع، وحماية الموارد الطبيعية، وتطوير التقنيات والممارسات الزراعية، وتعزيز القدرة على التكيف مع الجفاف والتغيرات المناخية.